

دافع لا يمكن السيطرة عليه للدوران الإجرامي؟

«... لقد تأثرت بهوس رئيس وزراءك ، فقد اتصل بي ثلاثين مرة ، ثلاثين مرة. كان يتصل الساعة 3:00 صباحاً. وكان يسألني ماذا عن المتغيرات ، ما هي البيانات المتوفرة لدينا. قال «رئيس الوزراء ، الساعة الثالثة صباحاً. فقال» لا بهم ، أخبرني .» إما أنه اتصل بي ليسأل عن الأطفال ، وكان يقول «أنا بحاجة إلى تطعيم المدارس» ، أو للسؤال عن النساء الحوامل .. (الرئيس التنفيذي لشركة فايزر ، ألبرت بورلا ، في مقابلة مع وسائل الإعلام الإسرائيلية ، آذار 2021)»

ملخص: عُرضت على لجنة التحقيق قائمة طويلة من الإغفالات والإخفاقات على المستوى الإداري والأخلاقي والقانوني ، والتي حدثت حول حملة التطعيم في أوائل عام 2021 في إسرائيل. في هذه الوثيقة ، سنقدم ونفصل الأجزاء الرئيسية من عمليات الحذف هذه ، والتي أدت إلى إلحاق ضرر جسيم بالعديد من الإسرائيليين في المدى القريب ، وللأسف أيضاً إلى مزيد من الضرر المحتمل في المستقبل. يبدو أن بلدنا بأكمله قد وقع في فوضى طبية اجتماعية ، حيث سمحت القيادة لحالة من الخوف وعدم اليقين بالعمل بمفردها دون سيطرة ، وحتى المساهمة في تمكينها. لكن فوق كل هذا لا يمكننا تجاهل الشوكوك الكبيرة التي يشترك فيها جميع أعضاء اللجنة ، بأن الخطيئة الأساسية التي أدت إلى الفوضى والخسائر العديدة الناجمة عنها هي الطريقة التي يتبعها حزبان قويان ، رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وفايزر. وافق الرئيس التنفيذي ألبرت بورلا على حملة تطعيم ضخمة لقاح غير مسبوق في نطاقه وشخصيته في إسرائيل ، حيث يقوم بتنفيذ لقاحات لا تحتوي على أدنى قدر من السيطرة على السلامة العامة ، والتي لا تتعلق بالأشخاص الذين قد يتضررون من اللقاح ، وهذا على ما يبدو يعد بالكشف المكثف عن السكان الذين لم يتم اختبار سلامتهم على الإطلاق ، وأن مؤشر منعهم غير واضح على الإطلاق ، مع تنحية اعتبارات السلامة جانباً ، ومن هذه النقطة اتفق الطرفان على هذه العملية ، والتي تشمل مجموعة متنوعة من الانتهاكات لقواعد الأخلاق والحد ، كشفت عن دراما لا يمكن وقفها من التحرك الطائش والمهمل والمتسرع. النفوس ، ولكنها تتم على مستوى الهوة والتهور والعدوانية ، مما أدى إلى اختطاف النظام الطبي من قبل النظام السياسي و الانحناء الكامل لاحتياجاته ، مع شل جميع أنظمة الإنذار وأدوات المراقبة والخطاب العلمي المفتوح ، وللأسف تعاون معظم الجهاز الطبي مع هذه الخطوة. هذا غير منضبط ، من المراتب العليا ، إلى مستوى الأطباء في الميدان ، بعضهم نشط ، وبعضهم صمت خوفاً من التعرض للأذى.

المقدمة

بدأ نشاطنا الاستقصائي مؤخراً ، ونحن مهتمون بإبلاغ الجمهور بآرائنا الأولية. نظرا لانتشار المظالم التي تلحق بالجمهور في ظل أزمة كورونا ، كان علينا إعطاء الأولوية للتحقيق ، واختارنا التركيز في المرحلة الأولى من عملنا على المظالم التي ولدت خلال حملة التطعيم ضد كورونا في إسرائيل وتراكمت فوق محنة مؤلمة بالفعل لسكان إسرائيل. هذا انطلاقاً من تصور أن معالجة هذه المظالم هي على أعلى درجة من الإلحاح. وتجدر الإشارة إلى أننا لا نتخذ أو نعرض أي موقف فيما يتعلق بلقاح الكورونا نفسه (طالما أنه يُعطى للبالغين) ، ولكننا نثير فقط العديد من علامات الاستفهام حول كيفية تنفيذ حملة التطعيم في إسرائيل. فيما يتعلق بنية تطعيم الأطفال ، موقفنا حازم وواضح وسيعرض لاحقاً في التقرير.

بناءً على المعلومات التي جمعناها من الجمهور والعديد من المصادر الأخرى ، فقد تعرضنا لمجموعة واسعة من المظالم الخطيرة التي ارتكبت للجمهور منذ بدء حملة التطعيم ضد كورونا في البلاد. بعد تحليل النتائج الأولية ، وكما سيتم شرحه أدناه ، نخشى أن تكون جميع المظالم التي لحقت بالجمهور في دولة إسرائيل خلال حملة لقاح كورونا ناتجة عن اضطراب معروف في عالم علم النفس باسم التعبير عما يبدو أنه «اضطراب السيطرة على الانفعالات». في أدبيات علم النفس ، يتم تعريف دافع الشخص الذي لا يمكن السيطرة عليه على أنه حاجته الداخلية التي لا يمكن إيقافها لأداء عمل معين على الرغم من العلم بأنه قد يضر به أو بالآخرين. في حين أن الدافع نفسه طبيعي وحتى ضروري للسلوك البشري ، وبفضله يوجه البشر أفعالهم من أجل الاهتمام باحتياجات حياتهم وحماية أنفسهم من التهديدات ، في عدم القدرة على السيطرة عليها ، يصبح الدافع خطيراً على أولئك الذين يعانون منه ومن حوله حيث يصبح موضوعاً مهووساً لاتخاذ القرار الأعمى ، لا توجد أي إشارة إلى احتمالية عواقبه السلبية. نتساءل ما إذا كانت جميع القرارات والتحركات المتعلقة بعملية لقاح كورونا في إسرائيل ، بما في ذلك تلك التي كانت بسبب اضطراب كبير في طرق العلاج والتجربة المعتادة في إسرائيل وحول العالم ، تنبع من رغبة لا يمكن السيطرة عليها لتطعيم كامل عدد السكان ، يتقاسمها عاملين. من ناحية أخرى.

هل يمكن أن يكون قادة الدولة يعانون من رغبة لا يمكن السيطرة عليها لتطعيم السكان الإسرائيليين ، والتي تنبع من الحاجة إلى تصويرهم على أنهم منقذون للشعب ، على خلفية التوتر التراكم من سياسة الإغلاق المحمومة المستمرة التي تم تبنيها في محاولة فاشلة لمعالجة أزمة كورونا؟

هل يمكن أن تعاني صناعة الأدوية أيضاً من اندفاع مماثل لا يمكن السيطرة عليه ، والذي ينبع من حاجتها إلى تسريع توزيع منتجها العلمي في جميع أنحاء العالم ، باستخدام السكان الإسرائيليين كمختبر تجريبي في العالم؟

هل يمكن أن يكون توحيد الدوافع الخارجية عن السيطرة للعابيين الرئيسيين ، والذي مكن في النهاية من حملة التطعيم في إسرائيل ، هو ما أدى إلى فصل الانتهاكات الصارخة لحقوق المدينة الإسرائيلية التي تعرضنا لها في تحقيقنا؟

نحن نرى أن الإجابة الإيجابية على كل هذه الأسئلة معاً لا أساس لها من الصحة. علاوة على ذلك ، نجد صعوبة في إيجاد تفسير معقول آخر للطريقة غير المسؤولة التي تمت بها حملة لقاح كورونا في إسرائيل ، مع تعريض الجمهور الإسرائيلي للعديد من المخاطر وانتهاكاً كبيراً لحقوقه الأساسية ، كما هو مفصل أدناه.

مخالفة قواعد آداب مهنة الطب:

باختصار: تفكيك أنظمة الدفاع الأخلاقية التي تم بناؤها على مدى قرون في عالم الطب لتحقيق هدف واحد وحت فقط - لتلقيح جميع السكان في أسرع وقت ممكن.

يتم إعطاء لقاح فايزر المبتكر ضد فيروس كورونا لمواطني دولة إسرائيل دون موافقتهم المستنيرة ودون إبلاغهم بسلامة اللقاح ، والمخاطر المحتملة ، والآثار

الجانبية المحتملة ، والفعالية المقدرة ، والعلاجات البديلة الحالية ، سواء كانت تقليدية أو تقليدية. هذا يختلف عما هو معتاد في البلدان الأخرى. حتى في إيطاليا ، وهي إحدى الدول الأكثر تضرراً من فيروس كورونا ، يتم الحرص على التوقيع على أي شخص يسعى للتطعيم على استمارة موافقة مستنيرة. وذلك بحضور طاقم طبي ، بعد قراءة وثيقة من 14 صفحة ، وتلقي شرح مفصل وواضح ، بلغة يفهمها الشخص ، وأثناء تقديم المعلومة المعلومة ، وكذلك توضيح ما لم يعرف بعد ، حول الفوائد والمخاطر قصيرة الأجل ، على الرغم من أن هذا الإجراء يبطل من معدل التحصين للسكان. وينطبق الشيء نفسه على الولايات المتحدة ، حيث يتلقى كل شخص يأتي لتلقي اللقاح أربعة نماذج مفصلة محملة بمعلومات حول اللقاح والمخاطر المحتملة من جانبه ، ويتم منحه حرية الاختيار التي لا تحتوي على عنصر إكراه أو ضغط من أجله. تقرر ما إذا كنت ستحصل على التطعيم أم لا. في كل خطوة مماثلة في عالم الطب ، منذ ذلك الحين. نتساءل عما يعنيه التخلي عن مثل هذا الإجراء المهم ، خاصةً عندما يتعلق الأمر بلقاح مبتكر لم تتم الموافقة عليه بعد من قبل إدارة الغذاء والدواء الأمريكية ولكن فقط تصريح استخدام طارئ ، وليس من الواضح لنا ما هو الحافز هو التسرع في تطعيم السكان الإسرائيليين المطلوب عند توزيع رعاية طبية جديدة للاستخدام على نطاق واسع بين السكان.

إن مراجعة الاتفاقية الموقعة بين دولة إسرائيل وشركة فايزر تعزز علامات الاستفهام لدينا. في إطار الغياب العام للشفافية الذي يميز معالجة الحكومة لأزمة كورونا ، وهو ما ينعكس في السرية لمدة 30 عاماً المفروضة على مناقشات كورونا ، تم الكشف عن اتفاق دولة إسرائيل مع شركة فايزر بشأن اللقاح بشكل جزئي فقط للجمهور تم التوقيع على الاتفاقية وإخفاء أرقام الصفحات). ومع ذلك ، من تلك الأجزاء من الاتفاقية التي تم الكشف عنها للجمهور ، من الواضح أن حملة التطعيم كانت تهدف إلى تزويد شركة Pfizer ببيانات تتعلق بفعالية اللقاح. يتضح هذا أيضاً من التصريحات التي أدلى بها رئيس وزراء إسرائيل والمدير التنفيذي لشركة Pfizer ، والتي تفيد بأن دولة إسرائيل تعمل كمختبر تجريبي عالي اللقاح المبتكر لشركة Pfizer ولصالحها ولصالح جميع البلدان. حول العالم. نورمبرغ ، قانون حقوق المريض ، إجراءات وزارة الصحة للتجارب الطبية على البشر (الإجراء 14) ، ولا سيما إجراء الموافقة المستنيرة في التجارب الطبية على البشر ، ودون الحصول على موافقة مسبقة من لجنة هلسنكي للتجارب الطبية على البشر .

تقع قواعد أخلاقيات مهنة الطب في صميم مهنة الطب ، وهي التي تحافظ عليها باعتبارها مهنة خدمة مدنية موثوقة وخالية من الدوافع الأجنبية وتستند إلى مبادئ عالية تهدف إلى إفادة البشر بأكثر الطرق أماناً. الشفافية الكاملة والمسؤولية عن طريقة استخدام المعرفة وأدوات البحث. يتعامل معظم الأطباء مع الأخلاق الطبية باحترام ، وهذا بدوره يحميهم من ضياع طريقهم ومن خطيئة الغطرسة وخط الدوافع الأجنبية في عملهم. إذن ما معنى استعداد رؤساء الجهاز الصحي للتخلي عن القواعد الأخلاقية الأساسية وقيادة جمهور كبير إلى التدخل الدوائي التجريبي مع تجاهل القواعد التي من المفترض أن تحمي الجمهور والأطباء على حد سواء؟ وهل تم إخضاعهم بواسطة بكرة ضغط هائلة زرعت فيهم اللبس والتهور وأدت بذلك إلى اتخاذ قرارات مخالفة لقواعد آداب مهنة الطب التي ائتمنوا عليها؟ هل وجدت رغبة رئيس الوزراء التي لا يمكن السيطرة عليها لإظهار الإنجازات في القضاء على وباء كورونا أنه شركاء في شكل نظام صحي ضعيف يجد صعوبة في الإبحار بالسفينة في المياه العاصفة ويحتاج بشدة إلى شريان الحياة ولهذا فهو على استعداد للموافقة على تلقيح طارئ عملية تفكيك جميع الاحتياطات الطبية ذات الصلة؟

حتى كتابة هذه السطور ، ورد في وسائل الإعلام السائدة أن البروفيسور عيران دوليف ، وهو عضو في اللجنة المسؤولة عن سياسة التحصين في إسرائيل ، قد استقال بعد أن لم يتم قبول أنه من الضروري إبلاغ النساء الحوامل بأنه لقاح. التي لم تخضع للفحص الأولي للنساء الحوامل. الشيء المروع في هذه المعرفة هو أن إصرار البروفيسور دوليف ليس أكثر من محاولة للحفاظ على الممارسة الطبية في إطار الأخلاق والقانون وليس كجدال أكاديمي بحت. ندعو بموجب هذا البروفيسور دوليف للمثول أمام الجمهور والتطوع بمزيد من المعلومات حول عمليات صنع القرار وكل الحقيقة المتضمنة.

دعاية مضللة

باختصار: حملة متعددة الأسلحة تستخدم كل أداة تؤثر على الوعي البشري لاختيار التطعيم دون تفكير أو تردد ، مع زرع الذعر والصراع والضغط الاجتماعي الشديد. كل هذا من أجل إشباع الإلحاح وتحقيقه ، بأي ثمن ، بغض النظر عن الدمار الاجتماعي ومستوى القلق العام.

إن الطريقة التي يتم بها الترويج لحملة التطعيم تثير مخاوف بيننا من أن حملة التطعيم قد تلوث منذ البداية وطوال ذلك بخداع الجمهور ، الأمر الذي يصل إلى حد الخداع بشبهة جنائية مزعومة من جانبها. يبدأ الخداع بتصريح صادر عن مسؤولين حكوميين ورؤساء وزارة الصحة ، مفاده أن لقاح كورونا الخاص بشركة فايزر ، والذي يتم تسويقه بقوة للمواطنين الإسرائيليين ويتم إجباره فعلياً ، هو لقاح معتمد من قبل إدارة الغذاء والدواء الأمريكية. يخفي نظام التأسيس عن الجمهور حقيقة أن تصريح إدارة الغذاء والدواء للقاح الممنوح للمواطنين الإسرائيليين هو تصريح استخدام طارئ فقط ، وليس موافقة من إدارة الغذاء والدواء ، وأن عملية البحث السريري المطلوبة للحصول على موافقتها لا تزال مقبولة (أو بدلاً من ذلك) لم تنته ، بل إنها في الواقع ستنتهي فقط في حوالي عامين ، في فبراير 2023. التصريح المضلل بأن لقاح كورونا لشركة فايزر قد تمت الموافقة عليه من قبل إدارة الغذاء والدواء قيل مراراً وتكراراً في كل مرحلة بطريقة غير مشروطة ولا لبس فيها من قبل الحكومة المسؤولين وكبار المسؤولين الصحيين. ، يتم تقديمها كتابياً كجزء من المعلومات الرسمية التي تقدمها وزارة الصحة للجمهور على موقعها على الإنترنت ،،،، ويتم عرضها بفخر على اللافتات التي تزين مرسلي الدعاية نيابة عن المؤسسة إلى تشجيع التطعيم ضد فيروس كورونا.

علاوة على ذلك ، وكجزء من الحملة الدعائية العدوانية لتشجيع تحصين السكان الإسرائيليين ضد كورونا ، أكد رؤساء وزارة الصحة بشكل قاطع أن اللقاح آمن وخالي من المخاطر ، مع العلم أنه لا توجد طريقة لتقييم سلامة اللقاح بشكل صحيح. قبل اكتمال جميع التجارب السريرية. البعض منهم يفعل ذلك على الرغم من تلوثه بتضارب الصالح ودون الإفصاح المناسب. وكان هذا لم يكن كافياً ، تكثف وزارة الصحة جهودها لحث النساء الحوامل على الإسراع في تلقي التطعيم ، معلنة أن اللقاح آمن لهن وللأجنة التي يحملنها في أحرامهن. لم يتم إجراء أي دراسة على الإطلاق حول مأمونية اللقاح عند النساء الحوامل. نظراً لعدم اليقين الشديد فيما يتعلق بطبيعة الفيروس الذي ظهر في العالم واللقاح الجديد الذي يحاول توفير الحماية ضده وقد تم تطويره مؤخراً ولم يجمع بعد معلومات كافية ويستند إلى تقنية مبتكرة تم اختبارها مسبقاً على نحن البشر ، نحن نفهم من أين تأتي وزارة الصحة لدينا ، وسلامة اللقاح غير المشروط. في حملتهم الدعائية لتشجيع اللقاح ، غالباً ما يبدو المهنيون الصحيون المسؤولون عن السلامة العامة وكأنهم وكلاء مبيعات يبذلون قصارى جهدهم لتسويق بضاعتهم ، ويمجدون فضائله ويخفون عمداً جميع أوجه القصور فيه ، ويستخدمون أي تلاعب محتمل للتأثير على المشتريين المحتملين بغض النظر عن احتياجاتهم الحقيقية. إن الدعاية العدوانية التي تختار دولة إسرائيل من خلالها تسويق لقاح مبتكر لسكانها ، كما لو كان سلعة تباع في كشك في السوق ، تثير العديد من التساؤلات بيننا. نخشى أن الحملة الدعائية ، التي تفتقر إلى الشفافية وخداع المسؤولين الحكوميين وقادة الرعاية الصحية ، تهدف إلى غسل دماغ وتشكيل تصور خاطئ للواقع في الجمهور ويقصد حمله على تنفيذ عملية التطعيم ، وهو قد

لا يكون أداؤها بدون كل التلاعبات النفسية.

لم تكن الرسائل الصادرة عن وزارة الصحة أثناء حملة التطعيم مضللة ومتحيزة فحسب ، بل يبدو أنها تعاني أيضاً من تناقضات وتناقضات داخلية. مراراً وتكراراً ، يبث كبار المسؤولين الصحيين آمالاً زائفة في نفوس المواطنين ويحثونهم على الإسراع والتطعيم حتى يتمكن جميعاً من العودة إلى الحياة الطبيعية. ومع ذلك ، إذا كان البحث لا يزال جارياً ولا توجد معلومات كافية حول سلامة وفعالية اللقاح ، فلا يمكن الترويج للقاح باعتباره آمناً وفعالاً ، وبالتأكيد لا يمكن إجبار مواطني الدولة على التطعيم من خلال تهديد حقوقهم الأساسية و انتهاك القوانين الأساسية باستخدام حملات التخويف. بدلاً من ذلك ، إذا كانت سلامة وفعالية اللقاح واضحة ، فإننا نتساءل لماذا تستمر سياسة المسافة الاجتماعية ، ولماذا لا تعود جميع أنظمة الحياة إلى النشاط الكامل ، ولماذا من الضروري اعتماد سياسة الفصل التي تعني الفصل العنصري ضد الجمهور غير الملحق. ليس من الواضح لنا سبب عدم وجود رسائل مطمئنة واضحة من الحكومة بأن أولئك الذين يتمتعون بالصمود يتمتعون بالحماية بالفعل. هل لأن المعلومات عنها غير معروفة؟ وإذا لم يكن معروفاً ، فكيف يمكن تفسير الإلحاح الكبير لتطعيم جميع السكان بهذه الطريقة المتسارعة وغير المنضبطة؟ هل قادة حملة اللقاح أنفسهم مرتبكون ومدفوعون بدوافع لا تتناسب مع دورهم وآثارهم التاريخية؟

يجب أن نضيف أن حملة تشجيع التطعيم تقوم على ما يعرف لدى الجمهور بـ «هندسة الوعي» ، وهي أدوات تلاعب مصممة من جهة لإثارة قلق الشخص الشديد والشعور بأنه لا خيار أمامه ، إذا أراد ذلك. ينقذ حياته بل تطعيم ، ومن ناحية أخرى ينشر رسائل اللوم .. من يختار عدم التطعيم ، وكأنه «خائن» أو «يضر بالجهد الوطني للخروج من الأزمة». تغلغلت هذه الرسائل بشكل جيد وتسببت في ضغوط اجتماعية وعائلية وتنظيمية هائلة على الناس ليتم تطعيمهم ، وأيضاً ضد إرادتهم والاستمرار في إطلاق رسائل مماثلة ، من إلقاء اللوم على أولئك الذين لم يتم تطعيمهم ، من قبل الشخصيات العامة وكذلك وسائل الإعلام في معظم الأحيان. جزء. ولا نتوقف عن تلقي بلاغات عن خلافات عائلية في أماكن العمل وأماكن الترفيه تتبع مباشرة من هذه الرسالة النفسية المضللة.

لقد كان من المفاجئ والمقلق بشكل خاص أن نجد أن الأطباء في نظام الرعاية الصحية ، من المستوى الميداني إلى قمة الهرم ، جميعهم تقريباً دون استثناء ، شاركوا أيضاً في نفس الدعاية المضللة دون أن يكونوا مجهزين بالحمل المعرفي المعتاد في دواء للتوصية بعلاج أو بآخر. كانت هناك العديد من التقارير عن الأطباء الذين يشجعون ، بل وحتى يضغطون على المواطنين للحصول على التطعيم ، ويبدو أنهم يسترشدون بتعليمات منهجية مفادها أن هذه هي الطريقة التي يجب أن يُعامل بها كل مريض ، دون أي تفاصيل تقريباً في تاريخه الطبي. وليست هناك حاجة للتوسع في توضيح مدى إرباك مثل هذا السلوك ، وتفكيك ثقة الجمهور ، وتقويض قوة النظام الطبي للعمل بين المواطنين إلى غرامة. هنا ، أيضاً ، يمكننا تحديد كيف يمكن للحافز الذي لا يمكن السيطرة عليه للانضمام إلى الأنظمة التي تستسلم لها بشكل جماعي ، أن يلغي القواعد الأساسية للإدارة الطبية العامة ، ويؤدي إلى خداع شامل يحد من الجريمة ويقود نظاماً طبيًا كاملاً لعلاج مرضاه بشكل قهري ومتلاعب مع إضعاف أنظمة الحكم واتخاذ القرار بشكل كبير.

اضطهاد ، إقصاء ، إكراه

باختصار: وسيلة «فعالة» للغاية لزيادة الاستجابة لحملة التطعيم - ضغط هائل يشمل انتهاك الحقوق المدنية والحرمان من حرية التعبير والترفيه والتنقل وغير ذلك. يُزعم أن هذه محاولة «لحماية الملحقين» لكنها في الواقع أداة ذات نبرة فاشية لإضعاف المقاومة والسماح للحافز بتلقيح جميع السكان لممارسة نفسها بأي ثمن.

حملة لقاح كورونا في إسرائيل ، والتي حققت نجاحاً مدوياً في أعقاب حملة التخويف المستمرة من قبل السلطات ، سرعان ما تراجعت عن استخدام الإغراء والإغراء لاستخدام قدر ضغط غير متناسب ومجموعة متنوعة من العقوبات المفروضة على الجمهور الذي اختار لا يتم تطعيمها. يتم تقديم العقوبات المفروضة على الجمهور غير المهتم باللقاح بشكل متلاعب كحوافز للجمهور الملحق ، كما لو أن العقوبة المفروضة على شريحة واحدة من السكان ليست صورة طبق الأصل عن الحافز الممنوح للشريحة الأخرى من المجتمع. تعداد السكان. حملة التطعيم مصحوبة بإجراءات غير أخلاقية ، وربما حتى غير قانونية ، لتضييق خطوات الأشخاص الذين لا يريدون التطعيم والتمييز ضدهم من خلال الترويج للفكرة المثيرة للجدل حول جواز السفر الأخضر. التحول الحاد من سياسة اللصقات الأرجوانية إلى سياسة اللصقات الخضراء ، والتي بضربة واحدة جعلت جميع السكان غير الملحقين خطرين ، دون أي بنية تحتية طبية لها وفقط لأن الآخرين تم تطعيمهم ، تم تحت ستار القلق على الصحة العامة ولكن يعطي الانطباع وأدوات لفرض اللقاح عليهم كرها. يبدو أن حملة التطعيم قد أصبحت نوعاً من حملات العلاقات العامة التي تهدف إلى استخدام قدر الضغط لتلقيح عامة الناس ، حتى السكان الذين ليسوا في مجموعات معرضة للخطر ، بهدف ظاهرياً حماية السكان المعرضين للخطر ، على الرغم من أن معظمهم يتم تطعيمهم.

يتم الاستفادة من قدر الضغط هذا من خلال وسائل الإعلام ، والتي يبدو أنها نسيت دورها كآلية مهمة للإشراف على الحكومة وانتقادها وكمنصة لعرض مجموعة متنوعة من الآراء. أما بالنسبة لحملة التطعيم ، فإن هناك انطباعاً بأن الإعلام أخطأ ضد دوره وعمل على قمع أي رأي لا يتفق مع السرد الحكومي ، بطريقة الصمت وحتى الابتسامة ، بينما أصبح في الواقع الناطق بلسان حال الجمهور. حكومة. الأصوات التي تجرؤ على الادعاء بالمخاطر المحتملة لمثل هذا اللقاح ، والتي لم تتم الموافقة عليها بعد ولكن يُسمح فقط باستخدامها في حالات الطوارئ وهي من تقنية جديدة لم يتم اختبارها بشكل كاف على البشر ، لا تحصل على تغطية إعلامية أو يتم التشهير بها بدلاً من ذلك وسائل الإعلام وتصنيفها على أنها معلومات كاذبة (أو أخبار بايك). يتم تصنيف الأشخاص الذين يختارون عدم التطعيم في وسائل الإعلام ، بتشجيع من السلطات ، على أنهم منكري العلم ، ومخادعون يتغذون على نظريات المؤامرة ، ورافضي اللقاح الأناني ، وناشري الأمراض ، والقنابل الموقوتة ، وغيرها من الألقاب المهينة والمضحكة. أدت هذه الدعاية التحريضية ، التي تقوم على المعاملة غير الأخلاقية للبشر كعوامل خطر على بينتهم ، إلى اختيار غير أخلاقي وغير دستوري للأشخاص بناءً على حالتهم المناعية ، واضطهاد واستبعاد السكان غير المهتمين باللقاح ، وتعميقها. الانقسامات بين الناس. كل هذا بتشجيع من الإعلام وبدعم ضمني من السلطات.

إن الصمت المدوي للمسؤولين الحكوميين هو أرض خصبة لمختلف الأطراف لاتخاذ القانون بأيديهم وإقامة نظام فصل عنصري طبي في أراضيهم الخاصة ، دون أي قبضة دستورية ، في تناقض صارخ مع جميع القيم الأخلاقية والإنسانية ، وبدون وضوح. تبرير وبائي أو طبي. في جو الغرب المتوحش الذي نشأ ، هناك تقارير عن قيام عدة آلاف من أصحاب العمل بفصل العمال ، الذين اختاروا عدم تلقيحهم ، ويمررون لهم قناع الإذلال ويبيضون وجوههم أمام عمال آخرين. أيدي الحامين ممتلئة بضرر في مواجهة كمية هائلة من الشكاوى حول انتهاكات حقوق العمال التي ظهرت مثل عيش الغراب بعد المطر في كل ركن من أركان البلاد تقريباً. استمراراً لنفس الظاهرة التي تنتشر كالنار في الهشيم ، لا تضع الشركات المستهلكين غير المهتمين باللقاح في

بواباتها ، والمؤسسات الثقافية تمنع دخول غير الملقحين ، والمؤسسات الأكاديمية تستبعد الطلاب من الطلاب الملقحين ، والسلطات المحلية تمنع المعلمين من الحضور رياض الأطفال والمدارس لجرد أنهم يختارون عدم التطعيم ترفض العيادات والمستشفيات توفير الرعاية الطبية للمرضى الذين لم يتم تطعيمهم ، ويقوم الكيبوتسات بتسيج مناطق مختلفة داخل الكيبوتس (بما في ذلك غرفة الطعام في الكيبوتس) التي يُمنع دخولها لأعضاء الكيبوتس الذين لديهم لم يتم تطعيمهم. حتى في بوتقة الدولة الأكثر رمزية - في جيش الدفاع الإسرائيلي - يتعرض الجنود للتمييز بسبب حالتهم المناعية إلى درجة الانفصال والإقصاء في غرفة الطعام ، مما يمنع استمرار الخدمة في وحدات ومواقع معينة ويضع علامات جسدية على الجنود من خلال حالة المناعة. علاوة على ذلك ، فإن المنظمات المصممة لحماية كل هذا الجمهور الكبير الذي يعاني من الاختيار غير القانوني وغير الأخلاقي ، مثل اللجان العمالية ومنظمات المستهلكين والاتحادات الطلابية وما إلى ذلك ، لا تقوم بدورها بل وتتعاون في كثير من الحالات مع الظلم. أدى الانقسام والاستقطاب اللذين عمّا الأمة إلى حدوث انفصالات حتى داخل الخلية العائلية. نتيجة للعقلية العامة ، يضطر الكثير من الناس إلى التطعيم ليس باختيارهم الحر بل بالإكراه ، نتيجة الخوف من فقدان الوظيفة وانتهاك حرية التنقل وحرية العيش حياة طبيعية والإقصاء الاجتماعي .

نحن منزعجون من السهولة التي لا تطاق التي تجري بها العمليات الأولية لتشكيل مجتمع تمييزي وفاشي وعنيف في بلدنا هذه الأيام ، تذكرنا بالتجربة الاجتماعية الموصوفة في الكتاب الشهير «الوجه» لورتون رو. يبدو هذا الموقف الزعج ، الذي يجد بلد بأكمله نفسه فيه ، وكأنه عميل للأدب البانس مثل رواية جورج أورويل عام 1984 ، أو انعكاساً لواقع الحياة في البلدان الشمولية. من الصعب ألا نتفاحاً بأن كل هذا يحدث هنا ، في دولة إسرائيل ، حيث يأسف على أسس التاريخ المؤلم للشعب اليهودي قواعد علمه الحديدية لمنع مثل هذه الظواهر والحريات الفردية الصارمة ، وهي قواعد مكرسة جيداً في كل من التشريع وإعلان الاستقلال. لا توجد دولة أخرى في العالم تتخذ مثل هذه الإجراءات القسرية غير اللائقة لتسريع تحصين السكان ضد فيروس كورونا ، ونتساءل مرة أخرى ما معنى هذا السلوك غير العادي والمتطرف لدولة إسرائيل في إجبار اللقاحات وماذا هو الدافع الذي لا يمكن السيطرة عليه وراءه. بصفتنا أمة ما بعد الصدمة ، هل لدينا نحن المواطنين أيضاً مذنب مساهم في أن نكون في دور الضحية التي تعيد خلق الصدمة؟ وربما هذا هو بالفعل دافعنا الذي لا يمكن السيطرة عليه كشعب؟

نظام الخطاب العلمي

باختصار: لغرض تحقيق الرغبة في تطعيم السكان بأي ثمن ، تم التضحية بأحد أهم الأنظمة في أي بلد - النظام الطبي. كالفيرس الذي يسيطر على الخلية ويجعلها تنضج حتى يقضي عليها ، فتدخل السياسة في قدسية الجهاز الطبي وتسلل إليه بوسائل التخويف وشلل الحكم.

نحن نشهد ظاهرة متزايدة من القمع النشط للأطباء الذين يعبرون عن وجهات نظر انتقادية فيما يتعلق بحملة التطعيم ، أو يظهرون إجحاماً عن تطعيم أنفسهم باللقاح الذي تقترحه الحكومة الإسرائيلية. هذه الظاهرة ، التي تعد في حد ذاتها انتهاكاً صارخاً للحقوق الفردية الأساسية وقانون حقوق المريض ، مصحوبة بمتطلبات تطعيم الأطباء والموظفين الطبيين ، وهو مطلب يصل إلى حد إجبارهم على التطعيم ، وانتهاك خصوصيتهم وخصوصياتهم. مطالبتهم بالإبلاغ عن حالتهم المناعية. تم فصل بعض الأطباء والموظفين الطبيين الذين رفضوا تلقيحهم أو طردهم أو فصلهم ، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات لا تتخذ ضد الأطباء فقط ، بل ضد جميع الموظفين الذين يتعاملون مع عامة الناس ، ظاهرياً في اسم حماية الجمهور. في الوقت نفسه ، تلقى الأطباء الذين عبروا عن موقف نقدي بشأن سياسة اللقاح و / أو الإكراه ومخطط جواز السفر الأخضر رسائل تحذير من لجنة وزارة الصحة لمنع التضليل العام ، بل إن بعضهم تعرض للتشهير الحملات الإعلامية ، ولا شك أنها تكتسب زخماً وتزداد سوءاً اليوم مع دخول لقاحات فايزر إلى إسرائيل.

أظهرت دراسة حديثة لفريق من الباحثين من إسرائيل ، أجرى مقابلات مع باحثين (كثير منهم معروفون في مجالهم) وأطباء من دول مختلفة حول العالم ، أنهم تعرضوا لجهود القمع والصمت والرقابة. كانت أساليب القمع التي وصفها المشاركون في الدراسة متشابهة ، على الرغم من أنها تأتي من بلدان مختلفة. التكتيكات الموصوفة تشمل الدعاية السلبية في وسائل الإعلام ، والتي ترقى إلى التشهير الشخصي ضدهم ، وإزالة أوراقهم العلمية التي أشارت إلى مشاكل تتعلق بالسلامة مع لقاح معين بعد نشر الورقة في مجلة طبية ، ودعوات للفصل (عادةً من خلال رسائل مجهولة مرسلة إلى أرباب عملهم) ، وحجب تمويل الأبحاث المستقبلية الخاصة بهم وترقيتهم ، وفي بعض الحالات استدعاء جلسة استماع من قبل السلطات الصحية ، وحتى إلغاء / تعليق ترخيصهم الطبي. هذا على الرغم من أنها تستند إلى معلومات منشورة حول تضارب المصالح والتلاعب والتحيز والخداع من بعض الشركات ، مما أدى إلى العديد من الإصابات الجسدية والنفسية ، وكل ذنبهم أنهم اختاروا التصرف وفقاً لشروطهم. الضمير وتقديم المعلومات للجمهور. تحركات الإسكات والقمع هذه لها العديد من الشركاء ، وهي مدفوعة من قبل هيئات ذات مصالح قوية واقتصادية وسياسية ، والتي تتداخل من أجل الاستمرار في السيطرة على الأجندة الحالية - أي الحكومات والسلطات الصحية وشركات الأدوية ووسائل الإعلام الرئيسية ، غالباً العمل كمتحدثين رسميين ، هؤلاء أصحاب المصلحة ، دون دراسة الأمور بعمق كما هو مطلوب من الصحفيين في البلدان الديمقراطية والحرّة. هذه ظاهرة خطيرة هي منحدر زلق نحو الإضرار بشرعية عالم العلم والطب والصحة العامة والثقة العامة (التي أخذت تتراجع في السنوات الأخيرة) في العلوم والطب.

ومن الإجراءات التي اتخذتها السلطات منذ بداية أزمة كورونا استيلاء كاسح على الخطاب العام وخلق تمثيل زائف لإجماع علمي. وذلك باستخدام الوسائل غير اللائقة المذكورة أعلاه من الابتسام والإسكات وقمع أي محاولة للتعبير عن رأي مخالف أو رأي يثير الشك في الموقف الرسمي قامت وسائل الإعلام المختلفة بدورها التقليدي بالدفاع عن الديمقراطية من خلال موامة نفسها مع الإجماع الزائف الذي تمليه من أعلى ، والذي هو غير علمي بحكم إملاءه. انضم العديد من المحترفين والباحثين أيضاً إلى هذا الإجماع الوهمي ، واكتسبوا مكانة المسؤولين الحكوميين وحوّلهم إلى بدائل مشاهير ، كثيراً ما تسمع رسائلهم ، حتى تلك التي لا أساس لها من الصحة ، من قبل وسائل الإعلام المختلفة. لقد أوجدت السلطات نظاماً للجزاءات على الآراء التي يريدونها ، ومن ناحية أخرى نوعاً من محاكم التفتيش الحديثة التي تسكت أي رأي غير مرغوب فيه في أعينهم ، وتعرض للخطر الإجماع الحاكم الذي لا يقوم على الإطلاق. على الأدلة. علاوة على ذلك ، كما هو موصوف أعلاه ، تمنع السلطات حتى الحصول على الأدلة العلمية ، التي يمكن أن تعرض الإجماع للخطر ، وتكافح الإجراءات المترسة ضد أي شخص مع ذلك يجرؤ على تقديم مثل هذه الأدلة ، ويجادل علمياً ضد الإجماع العلمي الزائف.

إن القدرة القوية لوسائل الإعلام على خلق إجماع محاكى تمليه تم وصفها جيداً في نظرية دوامة الصمت المعروفة في الأدبيات الأكاديمية في مجال الاتصال. وسائل الإعلام هي المصدر الرئيسي للمرجع للحصول على معلومات حول توزيع الآراء في المجتمع ، وبالتالي حول مناخ الدعم أو بدلاً من ذلك عدم دعم موقف معين. وفقاً للنظرية ، التي تم إثباتها في العديد من الدراسات ، فإن معظم الناس قلقون بشأن حالة العزلة الاجتماعية والأيدولوجية ويخافون من التعبير عن أنفسهم في بيئة معادية أيديولوجياً. في ظل هذه الاهتمامات الطبيعية ، ينشط الإنسان نوعاً من الحس شبه الإحصائي ، يقوم من خلاله باستطلاع لا شعورياً للرأي العام والمزاج السائد في المجتمع. يحدد تقييمه لدرجة التأييد لرأي معين درجة استعداده للتعبير عن آرائه الشخصية

علانية. لذلك ، فإن الاتجاه السائد لدى معظم الناس هو تكييف آرائهم المعلنة مع ما يعتبرونه في نظرهم مقبولاً ومتفق عليه من قبل الجمهور. الشخص الذي يقدر أن رأيه مختلفاً عن رأي الأغلبية سيمتنع عادةً عن التعبير عنه علناً. نظراً لأنه لا يريد أن يكون استثناءً ، فسيختار التزام الصمت أو تقويم الخط والتعبير عن رأي يتوافق مع ما يراه رأي الأغلبية. ومع ذلك ، عندما تتماشى وسائل الإعلام مع الإجماع الخيالي الذي تمليه عليهم وتحدث أيضاً في انسجام ، فإن هذا يؤدي إلى تشويه توزيع الآراء في المجتمع ، وبالتالي يزداد عدد الذين يمتنعون عن تأييد رأي غير متسق. يتم إنشاء دوامة من الصمت الأخذ في التوسع. ويحذر الباحثون من أن هذه الظاهرة تشكل خطراً حقيقياً على المجتمع والديمقراطية ، حيث إن قمع الأصوات الأخرى ، سواء أكانت من عامة الناس أو العلماء ، يمكن أن يجعل الواقع المشوه والملفّق حقيقة واقعة. في تاريخ الطب ، هناك عدد غير قليل من الكوارث التي نشأت بحسن نية. لذلك يجب علينا نحن المواطنين أن نتساءل عن الإجماع وأبواقه ، خاصة عندما نراهم يأتون في حزم. بعد ذلك ، يجب علينا أيضاً استخدام درجة من الشك. بعد كل شيء ، فإن الجمهور هو الذي سيتحمل العبء الصحي والاجتماعي والاقتصادي.

عمليات قمع الخطاب الأكاديمي ، والقضاء على جميع الخلافات والشكوك والتحصيل العلمي ، مثل تلك التي نشهدها من حولنا هذه الأيام ، تتميز بأنظمة مظلمة وقوية للميول الفاشية التي لا يمكن بأي حال من الأحوال ربطها باهتمام حقيقي. من أجل رفاهية الإنسان. إن المحاولة العدوانية للسيطرة على التفكير العلمي الطبي وتحويله إلى نوع من الدين تضطهد من ينكره ، لا يمكن تفسيرها إلا بحالة تكون فيها العوامل المحلية والخارجية ، أولئك الذين لديهم نفوذ ومصالح سياسية واقتصادية يمنعون الدافع الذي لا يمكن السيطرة عليه لتحقيق نتائج معينة ، بأي ثمن وبأي طريقة يرونها مناسبة. من الصعب ألا نتساءل ، مع ذلك ، فيما يتعلق باستسلام النظام الطبي ، أن أسس الأخلاق والحرية الأكاديمية هي شمعة على قدميها ، للرغبات القهرية للسياسيين وأصحاب المصلحة في صناعة الأدوية. إنه لأمر محزن أن نرى كيف أحنى النظام الطبي رأسه وسمح لعناصر قوية بإجباره على التخلي عن استقلاليتها وانتهاك القواعد الأخلاقية والأخلاقية والعمل كأداة في أيديهم. ولكن بمجرد موافقتها على ذلك ، فليس من المستغرب أن النظام الطبي ، بسبب التنافر الشديد ، والتخلي عن مبادئها الأساسية ، تصبح متعاوناً كاملاً مع الشخص الذي اغتصبها ، وباعتبارها الضحية التي أصبحت المسيئة ، فإنها تختار أيضاً إساءة معاملة موظفيها وأولئك الذين لا يرغبون في التعاون مع هذا الفعل من الاعتصاب. يبدو أن دافعاً خارجياً لا يمكن السيطرة عليه قد سيطر على النظام الطبي ، والآن هو أيضاً ، بدافع داخلي لا يمكن السيطرة عليه ، يسعى إلى إخضاع وعزل أولئك الذين لا يزالون أقوياء في روحهم الحرة وعقلهم المستقل.

شلل أنظمة المراقبة والإنذار

باختصار: أحد أكثر المظاهر المزعجة للرغبة الجامحة في تطعيم جميع السكان بأي ثمن - تحييد قدرة الجمهور (والعالم) على الحصول على صورة حقيقية للأثار الجانبية لتحضير شركة فايزر على عكس أي شيء يتم القيام به في جميع أنحاء العالم. وبعبارة أخرى ، محاولة لتعطيل تدفق الحقيقة بشكل كبير ، دون أي اعتبار للأسعار الباهظة التي تنتج عنها.

في حين أن رئيس وزراء إسرائيل وكبار المسؤولين في وزارة الصحة فخورون بأن إسرائيل تعمل كنموذج عالي لتطعيم دولة بأكملها وأن شركة Pfizer اختارتنا لتكون الدولة التجريبية بفضل الأنظمة التكنولوجية المتقدمة لصناديق المرضى لدينا ، تقوم الدولة بإسكات وإغلاق اللقاح بشكل منهجي وتنبههم. تعد أنظمة المراقبة والتحذير من الآثار الجانبية والمخاطر شرطاً أساسياً وحرماً لمنح تصريح للاستخدام الشامل لأي إعداد طبي جديد. في الوقت نفسه ، تعد العديد من هذه الأنظمة ضرورية كجزء من عملية جماعية لتوفير العلاج الذي يتم تعريفه على أنه تجريبي للملايين الأشخاص ، خاصةً عندما يتم تقديم هذا العلاج لبلد بأكمله ، مع ممارسة ضغوط شديدة وتهديد سبل العيش والأساسية. حقوق المواطنين.

يتجلى شلل أنظمة الإنذار بشكل أساسي في غياب نظام شفاف للإبلاغ عن الآثار الجانبية. هناك مثل هذه أنظمة الإبلاغ في العالم ، مثل النظام VAERS (Vaccine Adverse Effect Reporting System) الأمريكي ، هذا يدعو عامة الناس للإبلاغ عن أي آثار جانبية قد عانى منها المرضى أنفسهم أو أقاربهم بعد فترة وجيزة من استخدام المستحضر الطبي ، وكذلك السماح لهم بملاحظة الآثار الجانبية التي أبلغ عنها الآخرون ، بكلماتهم الخاصة. هذا ، دون أي وساطة من هيئة الصحة ، حتى يتم نشر جميع التقارير ، دون أن تقرر الهيئة ما تراه له علاقة بالعلاج الطبي وما لا يتعلق به. توفر هذه الأنظمة أيضاً للجمهور تحليلات وتجزئة البيانات بالإضافة إلى التوصيات المقدمة على أساسها. على عكس ما هو معمول به في الدول الغربية التي تم إصلاحها ، لا يوجد لدى إسرائيل مثل هذا النظام الشفاف للإبلاغ عن الآثار الجانبية ، وبالتالي لا توجد مراقبة منظمة للآثار الجانبية من لقاح كورونا ، على الرغم من اختيار جعل دولة إسرائيل «معملاً» من العالم. يمنع نقص المعلومات عن الآثار الجانبية المحتملة اتخاذ التدابير المناسبة لتحديد الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة بهذه الأعراض وتطبيق تدابير الحد من المخاطر الموصى بها. مع بدء حملة لقاح كورونا ، تم إنشاء نموذج إلكتروني على موقع وزارة الصحة ، والذي يسمح للجمهور بالإبلاغ عن الآثار الجانبية بعد اللقاح. ومع ذلك ، فإن النموذج متدهور للغاية ، مما يسمح بالاختيار من قائمة مغلقة وغير كاملة تحتوي على عدد صغير من الآثار الجانبية السطحية ، مع أي أثر جانبي آخر غير مدرج في القائمة يقتصر لفترة وجيزة على 25 حرفاً ، وبدون تحديد اسم الصحفي و معلومات الاتصال. لا يقتصر الأمر على أن البنية الضعيفة للنموذج تجعل التقرير بلا قيمة ، ولكن التقرير من هذا النموذج يصل إلى وزارة الصحة فقط ، ولا يتم الإعلان عنه للجمهور كما هو الحال في نظام VAERS الأمريكي. بعبارة أخرى ، تتدفق التقارير في ثقب أسود ، حيث لا يعرف أحد سوى مسؤولي وزارة الصحة ما بداخلها ، ويمكن لوزارة الصحة وحدها أن تقرر أي من هذه التقارير سيطلع عليها الجمهور وأينها لن يطلع عليها. . يبدو أن نموذج الإبلاغ الخاص بوزارة الصحة عبارة عن قلعة رملية في أعين الجمهور ، من أجل لفت الانتباه إلى وجود نظام إبلاغ ، في حين أنه في الممارسة العملية يكون مجرد نظام إبلاغ ظاهر لا يسمح بالمراقبة الفعالة والمراقبة الفعالة. الآثار الجانبية للقاح.

علاوة على ذلك ، يبدو أنه لا يوجد أي رصد أو رصد حتى لأضعف الفئات السكانية ، مثل النساء الحوامل والمسنات. أثناء وجوده في الولايات المتحدة ، توضح ورقة موقف CDC أن مركز السيطرة على الأمراض وإدارة الغذاء والدواء قد شرعا في أنظمة محددة لرصد ومراقبة النساء الحوامل اللواتي ما زلن يتلقين اللقاح ، في تناقض صارخ اتضح أنه في إسرائيل حتى بالنسبة لهذه الفئة الحساسة من السكان ، لا توجد مراقبة. على الرغم من حقيقة أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي توصي بشكل استباقي وكاسح بتطعيم جميع النساء الحوامل ، بل وإجبارهن على القيام بذلك من خلال تطبيق سياسة الجوازات الخضراء. نظام لمراقبة ومراقبة النساء الحوامل اللواتي يتم تطعيمهن من رد وزارة الصحة على استفسار أرسلته إليها حركة حرية المعلومات ، والذي بموجبه ليس لدى الوزارة بيانات عن عدد النساء الحوامل اللواتي تلقين لقاحات فايزر. إذا لم يكن لدى الوزارة حتى بيانات عن عدد النساء الحوامل اللواتي تم تطعيمهن ، فمن الواضح أنه لا توجد بيانات على الإطلاق عن حالتهم ، أما بالنسبة لكبار السن فالوضع أكثر خطورة.

اعتباراً من برنامج «Magen Avot VeAmot»، تم تفعيل نظام الإبلاغ اعتباراً من أبريل 2020، والذي اعتاد على نشر تقارير مفصلة بشكل شبه يومي عن حالات تفشي كورونا في دور رعاية المسنين والاستشفاء و معدل الوفيات. والمثير للدهشة أنه في 29 ديسمبر 2020، وهو اليوم الذي بدأت فيه حملة التطعيم في دور رعاية المسنين، توقف نشر التقارير التفصيلية بشكل مفاجئ، وفي الواقع منذ ذلك الحين لم تعد هناك تقارير عن تفشي المرض والاستشفاء والوفيات في دور رعاية المسنين. على الرغم من أن موقع Magen Avot and Mothers ينشر عرضاً تقديمياً كل بضعة أيام، والذي يزعم ظاهرياً أنه يقدم لقطة، إلا أنه لا يحتوي على أي بيانات عن حالات تفشي المرض، والاستشفاء والوفيات في دور رعاية المسنين.

أبلغنا العديد من الأشخاص أن الأطباء يستبعدون احتمال وجود آثار جانبية مختلفة مرتبطة باللقاح. تلقينا بلاغات عن وصول مئات من ضحايا التطعيم إلى المستشفيات منذ بدء التطعيمات، وكثير منهم يعانون من آثار جانبية خطيرة، لكن المستشفيات ترفض التعرف على الصلة بين التطعيمات والآثار الجانبية، رغم أن معظم المتقدمين تعرضوا لأعراض جانبية على مقربة من الأولى. أو اللقاح الثاني وأكثر الأخبار خبرة لم تكن معروفة من قبل. بالإضافة إلى ذلك، من خلال العديد من التقارير التي تلقيناها، في بعض الحالات، تواصلت وزارة الصحة نفسها مع العائلات التي مات أحياناً في المنطقة الجاورة مباشرة بعد التطعيم وحثتهم على عدم الإبلاغ عن ذلك. تصريحات مفادها أنه لا يوجد شخص في إسرائيل يموت بسبب اللقاح، ولكن مع اللقاح فقط، يتم سماعها من كبار المسؤولين الصحيين (البروفيسور غاليا راهاف، مارس 2021)، في حين أن هناك معلومات عن مئات الأشخاص في إسرائيل الذين ماتوا في المنطقة الجاورة بعد تلقيهم اللقاح، وكذلك في العالم، من حوالي 1: 30,000-40,000. يتعارض سلوك وزارة الصحة هذا تناقضاً صارخاً مع القواعد الطبية المقبولة التي بموجبها، ما لم يثبت خلاف ذلك، يجب أن تعزى الوفيات والأمراض الخطيرة التي تحدث بعد تلقي أي علاج طبي إلى العلاج نفسه.

من المحتمل أن يكون عجز الأطباء عن معالجة الآثار الجانبية للقاح ناتجاً عن النقص التام في الإرشادات المناسبة من جانب رؤساء الرعاية الصحية، والتي تكون مهمة في أحسن الأحوال أو مقصودة في أسوأ الأحوال. على وجه الخصوص، تم إبلاغنا بوثيقة نشرتها وزارة الصحة لأطباء المنطقة في 2 فبراير 2021، والتي تسرد قائمة طويلة من 29 تشخيصاً خطيراً (بما في ذلك ADE - زيادة أمراض المناعة والسكتة الدماغية واحتشاء عضلة القلب الحاد والتهاب الدماغ الحاد، التهاب السحايا، التهاب السحايا) القلب، التهاب النخاع الشوكي، تجلط الدم، إصابة الكلى الحادة، إصابة الكبد الحادة، متلازمة الضائقة التنفسية الحادة، متلازمة الالتهاب متعدد الأنظمة عند الأطفال، والتشخيصات الأكثر خطورة) توزع على الأطباء الميدانيين. تشير إشارات الأطباء العروضة أمامنا إلى عدم وجود توجيه من وزارة الصحة للأطباء للتحقق من العلاقة بين الأعراض الجانبية التي تظهر في الجوار بعد التطعيم واللقاح. يعطي الدليل انطباقاً بأن الأطباء ليس لديهم نظام منظم لرصد الآثار الجانبية للقاح والإبلاغ عنها. عملية الإبلاغ ليست بسيطة، والعديد من الأطباء لا يعرفون كيفية الإبلاغ على الإطلاق. لذلك، فإن معدلات الإبلاغ من قبل الأطباء منخفضة، ويتم الإبلاغ عنها فقط في حالات استثنائية. علاوة على ذلك، حتى عندما يقوم الأطباء بالإبلاغ من خلال نموذج تقرير الآثار الجانبية الذي يواجونه، فإن هذه التقارير لا يتم نشرها علناً أو حتى للأطباء أنفسهم. لا يكفي أن وزارة الصحة لا توعد للأطباء بمراقبة والإبلاغ عن الآثار الجانبية للقاح، ثم تشير أدلة الأطباء الذين تعرضنا لهم إلى أن وزارة الصحة تمنعهم من إعطاء الموافقة أو التوصية بعدم التطعيم أو رفض التطعيم. لقاح ويجب أن يوصي اللقاح على أي حال.

لم تطلق وزارة الصحة مطلقاً حملة منظمة تشجع الجمهور على الإبلاغ عن الآثار الجانبية للقاح وتحديثها. يُلاحظ عدم وجود مثل هذه الحملة بشكل خاص على خلفية الحملة المكثفة المتعلقة بالحاجة إلى التطعيم، والتي تشمل التخويف من جهة، إلى جانب الوعود بعيدة المدى من جهة أخرى. وهكذا تم بناء ثقافة الخوف بين الجمهور ليس فقط حول الفيروس نفسه ولكن أيضاً حول السلطة والحق في معرفة الآثار الجانبية للقاح والإبلاغ عنها. وقد أدى ذلك إلى تدفق غير مسبوق لعدة آلاف من تقارير وسائل التواصل الاجتماعي شديدة الضربات، والتي يبدو أنها المرحلة الوحيدة التي لا يزال يُسمح فيها للناس بإخبارهم بما حدث لهم حقاً. ونتساءل كيف لا تحظى هذه الظاهرة المنتشرة بأي تغطية إعلامية أو أي إشارة من شخصيات عامة. ولجرد تنظيف الأذن، مثال واحد من عدة آلاف، لمنشور نُشر على وسائل التواصل الاجتماعي: «سمعت عن امرأة في كيبوتس تم أخذها ضد إرادتها بالقوة لتلقيها حقاً. أربعة أيام في وقت لاحق بدأت في التحطم. دخلت المستشفى في سوروكا. لا. قادرة على التحدث أو الاقتراب من التسريب. صداع وحشي، واثنين من الأوعية الدموية وجدت منتجات في الدماغ. يتقيأ كثيراً. التعرق كثيراً يهتز ... حتى قبل التطعيم كانت امرأة نشيطة وسعيدة جداً». واليكم مثال آخر من عدة أنواع، وهذه المرة نسخة نصية لرسالة مسجلة من موظف في مركز الطوارئ التابع لصندوق المرضى مكابي: «انضمت إلى قائمة الفئات. أنا شخصياً أعمل في مركز الطوارئ في مكابي. مئات ومئات من يصل المرضى بعد التطعيم الأول أو الثاني مع عدم انتظام ضربات القلب، مع ألم في الصدر، مع وصول الضربات إلى السماء والعديد من النعم الأخرى وكل شيء من اللقاح. لم يعد الأطباء يعالجونه. يقولون إنه عرض جانبي، وسوف يمر، إنه أحد الآثار الجانبية، لقد جئت بالفعل إلى مركز فتاة تبلغ من العمر 32 عاماً أصيبت بنوبة قلبية، وكان ترتيبها للتوضيح، وكان مخطط كهربية القلب لديها معيباً. صبي آخر يبلغ من العمر 17 عاماً وصل مصاباً بدوار بعد يومين من التطعيم. أرسل للفرز. لا أحد يتحدث عن ذلك. وسائل الإعلام هي كل شيء عن حشد الجماهير للتلقيح، ربما العكس تماماً).

ننشر تقرير استنتاجاتنا المؤقتة مع بيانات وزارة الصحة في الخلفية، والتي تفيد بحدوث زيادة حادة في بيانات الوفيات الإجمالية منذ بدء التطعيم مع شركة فايزر. هذه الحقيقة المؤسفة لا تكفي وزارة الصحة أوقفوا هذه الخطوة فوراً وأجروا فحصاً معمقاً، أو على الأقل أحضروا الأمور إلى نقاش عام مفتوح. وأثار فحص بيانات الوفيات الصادرة عن وزارة الصحة في كانون الثاني (يناير) 2021 مقارنة بشهر كانون الثاني (يناير) 2020 شكوك اللجنة في أن عدم وجود الإبلاغ المناسب يثير معطيات الحقيقة «تحت الرادار» التي يمكن أن تحبط الدراسة. فايزر: تشير بيانات الوفيات الإجمالية في إسرائيل إلى زيادة في الوفيات منذ بدء حملة التطعيم، لذلك في كانون الثاني (يناير) - شباط (فبراير) 2020، كان هناك 8540 حالة وفاة، بينما في الأشهر المقبلة في عام 2021 تم تسجيل 9813 حالة وفاة - بزيادة قدرها 15% في اللقاح الذي أدى إلى وفاة 1273 شخصاً إضافياً؟

لا يسعنا إلا أن نسال أنفسنا ما إذا كانت قيادة عملية تطعيم جماعية تُعرّف على أنها تجريبية لبلد بأكمله، في ظل الغياب التام للبنية التحتية المهنية والمقبولة لرصد الآثار الجانبية والإبلاغ عنها، هو إهمال منهجي شديد من وزارة الصحة أو أسوأ - فعل إخفاء متعمد. فعلياً مساعدة شركة Pfizer في تجنب الالتزام بإبلاغ إدارة الغذاء والدواء بأي حدث غير عادي خلال شهر من تلقي اللقاح، سواء كان ذلك ناتجاً عن اللقاح أم لا. بطريقة أو بأخرى، مثل هذه التحركات لها آثار بعيدة المدى على مكان وشكل أخلاقيات مهنة الطب، والتي تُفقد ظاهرياً على مذبح حملة التطعيم، ويمكن أن تؤدي إلى صدع عميق في ثقة الجمهور في الطب قد لا يكون متاحاً للطب. ممرضتها. والأسوأ من ذلك كله، أن هناك اشتباهاً في وجود نشاط إجرامي في هذه التحركات، وكذلك، بطريقة أبعد بكثير، خوف من تحيز محتمل صارخ في نتائج دراسة اللقاح في إسرائيل، والذي عند الإبلاغ عنه قد يكون كذلك.

قاعدة معلومات مهتزة ومضللة بشأن فعالية اللقاح وسلامته.

لماذا يجب تطعيم الأطفال؟ سؤال جيد ومخيف. نسألها أيضا.

وباختصار: في ظل دافع لا يمكن السيطرة عليه وجامع ، يفقد كل اعتبار منطقي واتصال مع الجمهور ، والذي يتجاهل تماماً الأخطار العلنية والمعروفة ، يسعى بعض الناس إلى التضحية بالأطفال على مذبح فكرة علمية لا أساس لها ، وحقنهم بها. لقاح لا يتضررون به. ربما تكون هذه هي الشهادة الأبرز التي يصعب استيعابها لما يمكن أن تؤدي إليه الرغبة الملحة التي لا يمكن السيطرة عليها إذا لم تكن هناك وسائل تحكم مناسبة تمنعها ، بشكل منهجي وعلني.

في وقت كتابة هذا التقرير ، أعرب كبار مسؤولي الصحة الإسرائيليين عن عزمهم توسيع حملة التطعيم لتشمل الأطفال الإسرائيليين ، على الرغم من التصريحات الأخيرة حول كبح الوباء بسبب ما تسميه الحكومة «نجاح حملة التطعيم». على عكس موقفنا الحيادي فيما يتعلق بلقاح كورونا في السكان البالغين ، عندما يتعلق الأمر بالسكان الأطفال ، فإننا نقدم موقفاً واضحاً يعارض بشدة مسار إعطاء لقاحات كورونا للأطفال. حتى قبل أن نشرح موقفنا ونتعمق أكثر في مسألة جدوى وسلامة مثل هذه الخطوة ، وهو أمر غير مسبوق تماماً من منظور عالمي ومن منظور تاريخي ، نلاحظ أن الأزيز تجاه وزارة الصحة.

إنه لمن الرائع أن نفهم كيف تتصور وزارة الصحة إمكانية تطعيم الأطفال في إسرائيل ضد كورونا ، في حين لم يتم إجراء دراسة لفحص سلامة اللقاح عند الأطفال والجرعات المناسبة من اللقاح التي يجب إعطاؤها للأطفال. علاوة على ذلك ، فإن الحاجة إلى إعطاء لقاح كورونا للأطفال ليست مفهومة على الإطلاق ، لأنه وفقاً لجميع المعلومات المنشورة في العالم في العام الماضي ، من الواضح أن الأطفال لا يتأثرون بفيروس كورونا. إنهم ليسوا معرضين لخطر الإصابة بهذا الفيروس ، وإذا أصيبوا ، يكون في الغالبية العظمى من الحالات مساراً بدون أعراض أو مرض خفيف يكون الشفاء منه سريعاً وجيداً. لا ينكر رؤساء الجهاز الصحي هذه المعطيات ، لكنهم يلاحظون أن تحقيق وضع «تطعيم القطيع» في إسرائيل يتطلب تطعيم 90% من السكان ، وبالتالي لا توجد طريقة لتجنب تطعيم الأطفال.

النهج الذي قدمته وزارة الصحة فيما يتعلق بضرورة إعطاء لقاحات كورونا للأطفال يحاول تحويل الموقف الطبي غير المعتاد والمثير للجدل إلى سياسة. هذا نهج قائم على فكرة غير مسبوقة لمحاولة الحصول على «لقاح دوائي للقطيع» ، متجاهلاً تماماً حقيقة أن تطعيم القطيع يتم عادةً بسبب العدوى الطبيعية لعدد كافٍ من الناس. إن فكرة «لقاح القطيع الدوائي» هي تعبير عن رؤية علمية مفادها أن الجهاز المناعي الطبيعي يجب أن يكون مزوداً بأدوات تكنولوجية خارجية ، على أساس منتظم ، حتى يتمكن من التعامل مع الفيروس في سؤال. هذه فكرة مثيرة للجدل ، تتبعها مراجعات علمية ، وعلى وجه الخصوص تلقينا آراء الخبراء الذين يزعمون أن مثل هذا التدخل الطبي قد يضعف بالفعل جهاز المناعة الطبيعي على المدى الطويل ويجعله أقل فعالية.

علاوة على ذلك ، وكما هو مذكور أعلاه ، تشير الدلائل في إسرائيل وحول العالم إلى قائمة طويلة من الآثار الجانبية ، التي يهدد بعضها الحياة أو يسبب مرضاً كبيراً ، والتي ظهرت على مسافة قريبة بعد تلقي اللقاح ، بما في ذلك لدى الشباب. والمراهقون. لذا فإن فكرة تطعيم الأطفال ضد مرض لا يعرضهم للخطر على الإطلاق ، وبالتالي تجاوز آليات التحصين العامة الطبيعية ، تتضمن أيضاً المخاطر الرهيبة التي لا يمكن تصورها المتمثلة في تعريض الأطفال لآثار جانبية خفيفة إلى شديدة قد تعرض حياتهم للخطر. إذا تحققت الإحصائيات العالمية في لقاح الأطفال ، لأنه عند الاستقراء من بيانات الوفيات العالمية في السكان البالغين ، فإننا نتحدث عن حوالي مائة طفل لا قدر الله من المحتمل أن يموتوا نتيجة اللقاح وآلاف الأطفال الذين سيموتون يعانون بشدة من الصحة ونوعية الحياة.

لا يتسامح العقل مع احتمال أن يكون هذا هو نوع الحركة التي تسعى ، من نموذج علمي غير واضح بنيته التحتية الاستدلالية ، إلى التضحية بالأطفال على مذبح فكرة مثيرة للجدل عن التعقيم الشامل للأدوية ، والتي بدونها لن يبدو أبداً أبداً. الخروج من أزمة كورونا. نحن مندھشون من الرسائل المتلاعبة لوزارة الصحة ، والتي تغرس في الأهل في دولة إسرائيل الشعور بأنه من المفترض أن يقوموا بتطعيم أطفالهم ، وإلا فإن رحلة العزلة والقيود لن تنتهي أبداً ، متجاهلين بشكل غير مسؤول المخاطر الهائلة. لسلامة الأطفال. هذا بينما في العديد من البلدان الأخرى ، مع معدل تحصين منخفض من إسرائيل ، فقد خرجوا بالفعل من تصور الوباء أو من الحاجة إلى مثل هذه القيود والمحظورات وغيرها. نرى في الرسائل الأخيرة من مبتكر النظام الصحي ، مثل إعلان وزارة الصحة أن طفلك اللطيف قد يقتل جاره أو تصريحات الخبراء الطبيين بأن الأطفال غير المطعمين هم قنبلة موقوتة (البروفيسور يهودا أدلر ، مارس 2021) ، التحريض الوحشي ضد الأطفال الذين لا يتألم عقلمهم. في كل مجتمع في العالم ، من عصر التنوير إلى أكثر القبائل ، باستثناء الحالات الاستثنائية والباطنية ، فإن الحياة والتطور برمتها هو أنه يجب القيام بكل شيء لحماية الأطفال أولاً وقبل كل شيء وضمان سلامتهم ، وأحياناً حماية الأطفال أثناء أخذهم. مخاطر من الكبار والتضحية بهم إذا لزم الأمر ، وليس العكس. نسأل أنفسنا كيف وصلنا إلى نقطة يُنظر فيها إلى فكرة الانعكاس التطوري على أنها شرعية.

شهادة شخصية لطبيب الأسرة - د. غاليت زبلر ناؤور (عضو اللجنة)

وباختصار: الأشياء التي تُرى من هنا لا تُرى من هناك ...

منذ حوالي عام الآن أحاول فهم الواقع الجديد الذي نشأ هنا في أعقاب أزمة كورونا. أنا أبحث وأقرأ وأحاول فهم الدوافع والاعتبارات الكامنة وراء قرارات القيادة. أتفاجأ مراراً وتكراراً بالإرشادات التي أراها تفتقر إلى أي منطق طبي أو وبائي.

كل التوراة المكتوبة عن طرق التعامل مع حالة طارئة ناجمة عن وباء تم التخلي عنها فجأة واستبدلت بسلك محموم وغير مسؤول. هذا ظاهرياً ، باسم حماية السكان المسنين. خلال العام ، تم تلقي إرشادات لتقليل الزيارات الطبية لرصد السكان المسنين ، وإرشادات لإبعاد الأحفاد عن الجدات والأجداد ، وإلغاء إقامة كبار السن في النوادي النهارية ، وإرشادات لكبار السن لتجنب مغادرة المنزل التي تسببت في غرق الكثيرين في مشاعر اليأس والاكتئاب ، في الوظيفة ، وفي الحالة العاطفية. في المستشفيات ، كان هناك اتجاه أكبر لإخراج المرضى إلى منازلهم من غرفة الطوارئ والمستشفيات ، حتى قبل اكتمال عملية التعافي وتنظيم أفراد الأسرة ونظام المجتمع الطبي لاستيعابهم. زاد العبء على أفراد الأسرة ، حيث مُنع بعض مقدمي الرعاية من دخول دار المسنين للعلاج. تم تحويل القوى العاملة الباهظة والموارد المالية الهائلة من علاج المرضى إلى التعامل مع عشرات الآلاف من فترات كورونا التي لا تظهر عليها أعراض ، والتي لا تحتاج إلى علاج على الإطلاق. الإرشادات التي نتلقاها كاطباء فيما يتعلق بمعايير إجراء اختبارات كورونا وفيما يتعلق بعلاج مرضى الكورونا مربكة ومليئة بالتناقضات ومعظمها متغيرات جديدة للصباح ، ولا توجد طريقة لاتباعها. لا يتضح لي ما الذي سأفعله بتقاريري عن

الأحداث الطبية الهامة بعد التطعيم ، بالتأكيد لا تظهر في تقارير موقع وزارة الصحة حول الآثار الجانبية. في الفراغ الناتج ، تنتشر المعرفة حول الآثار الجانبية للقاح شفهيًا على وسائل التواصل الاجتماعي بدلاً من الوصول إلى المجتمع الطبي بطريقة منظمة. نحن الأطباء غير مطالبين بالإبلاغ عن الآثار الجانبية للقاح أو تحديث الآثار الجانبية المحتملة. لا يوجد نظام بسيط للإبلاغ عن الآثار الجانبية للقاح ، ولا يعرف الكثير من الأطباء والمرضى كيفية الإبلاغ عنها. بالنسبة لي ، فإن وزارة الصحة ، المسؤولة عن الحفاظ على الصحة العامة ، لا تؤدي دورها بالمعنى الشامل ، في حماية الجمهور ومراقبة الاستعدادات الطبية وموازنة جميع المكونات اللازمة للصحة على أوسع نطاق. إشارة. وبعد أن ذكرت كل هذا ، من المهم بالنسبة لي أن أذكر المعالجين في المجال - الأطباء والمرضات والمرضات والمهنيون الصحيون - الأشخاص الاجتماعيون والعلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي والتغذية وخدمات التواصل والأمانة. - بذل الجميع قصارى جهدهم وما هو أبعد من ذلك ، لتقديم إجابة للمرضى ، للوصول إلى الخدمات الطبية والمعدات والأدوية وقد كرس مديري الطبي المباشرين الكثير من الوقت والتفكير للحفاظ على الطاقم الطبي والتفكير في الحلول وتقديم حل لـ المرضى والطاقم الطبي على حد سواء وسط هذه العاصفة الشديدة.

الخاتمة

في ضوء كل المعطيات والأدلة التي تعرضنا لها حتى الآن ، والمفصلة أعلاه ، توصلنا إلى استنتاج مفاده أن الدافع الذي لا يمكن السيطرة عليه من قبل قيادة الدولة من جهة وصناعة الأدوية من جهة أخرى لتطعيم السكان الإسرائيليين. لقد أدى إلى ما يبدو أنه تلفيق إجرامي ، عرض المواطنين الإسرائيليين لمظالم كبيرة ، في جميع مجالات الحياة ، وألحق أضراراً قاتلة بأسس الديمقراطية والنسيج الاجتماعي لإسرائيل. مصطلح «التجديف الإجرامي» (أو التجديف - التدوير الإجرامي) ، والذي يصف في رأينا أفضل وصف للعاصفة التي وجئنا أنفسنا فيها في إسرائيل في ظل أزمة الهالة ، عميل للأدب في علم الإجرام .، إنه مصطلح يصف عملية تطور السلوك الذي يعتبر جانحاً ، عندما يبدأ الدوار بكل تلك السلوكيات الحدودية التي يُنظر إليها عموماً على أنها بريئة وليست ضارة جداً وخبيثة ، ولكن بمرور الوقت ، يؤدي السلوك ببطء إلى السلوك. ، ومطاردة الأزمات ، ورد الفعل المضاد ، وأكثر من ذلك. أولاً ، يتم إنشاء عملية الانجراف والتفاهم والتصعيد والدوار السلوكي في الاتجاه الإجرامي ، إلى حد فقدان السيطرة ، كل من الشخص الموجود في المركز من الدوار ومسئول حدوثه ومن حوله. يوجد أيضاً دعاية إجرامية بين الجماعات أو المنظمات أو المجتمع أو حتى الثقافة بأكملها. يؤدي تكوين إجماع علمي زائف إلى تفاهم الدوران الاجتماعي وجر عناصر المجتمع إلى أنه ليس لديهم القدرة على فحص الأدلة الأخرى. في كثير من الأحيان ، يتكثف إحساس الجاني بالقدرة بمرور الوقت ، ويزداد من فعل إلى آخر ، ويتبلور في شعور كلي القدرة ، مما يؤدي إلى سلوك جامح لا يمكن إيقافه يرى أن كل الوسائل قادرة على تحقيق الهدف ، مع تقليل القدرة المذهلة على الرؤية. على الأخر والتعاطف معه. مع تقدم العملية الجنائية ، تتزايد مشاعر التهديد والخطر لدى الشخص المسؤول عن حدوثها ، وهذه بدورها تخلق لديه إحساساً بالضرورة الوجودية للقيام بأعمال تضر ببيئته من أجل الدفاع عن النفس. ومع ذلك ، ليس فقط الجاني هو الذي يقود عملية الغزل الإجرامي ، ولكن الضحية أيضاً تقدم مساهمة حاسمة في تكثيف الغزل الإجرامي ، حيث غالباً ما يتم تفجير الضحية من خلال الوهم الخاطئ بأنه يمكن أن يحرر نفسه من سيطرة الجاني إذا إنه يشبع رغباته ورغباته فقط ، وكلما زادت سيطرتك عليه. يجادل علماء الجريمة بأنه في الغالبية العظمى من السلوكيات الإجرامية يمكن للمرء أن يجد عناصر من هذا القبيل.

بالفعل في المراحل الأولى من التحقيق ، وبمساعدة خبراء علم الجريمة الذين هم أعضاء في لجنة التحقيق لدينا ، لدينا مخاوف من أن الفوضى الفوضوية والغامضة التي واجهناها في إسرائيل على خلفية أزمة كورونا تتميز بالكثيرين (كثير) أوجه التشابه مع الأدبيات الأكاديمية المعروفة بالأدب الأكاديمي. اشتدت هذه المخاوف الأولية مع تعمق عمليات التحقيق لدينا. لدينا انطباع محزن أنه ربما كان مواطنو إسرائيل محاصرين كضحايا في دوامة يمكن تشبيهها بنوع من التدوير الإجرامي الذي تم إنشاؤه نتيجة لرغبة لا يمكن السيطرة عليها لتطعيمهم ، وهو دافع مشترك لنظام الحكم في البلاد صناعة الأدوية. إذا كانت فرضيتنا صحيحة حول تشابه الواقع المعاصر في دولة إسرائيل مع ظاهرة الدوار الإجرامي ، فمن المؤسف أن مواطني الدولة يساهمون عن غير قصد بنصيبهم في تفاهم الدوار ، الذي وقعوا فيه دون أي خطأ من جانبهم. . بأمل كاذب في الهروب من الدوامة ، بينما يؤدي سلوكهم الخاضع إلى تسريع وتيرة الدوامة ونفوذها ، حيث يسمح للحكومة بزيادة قبضتها وسيطرتها على المواطنين وتدهور أوضاعهم إلى مستوى منخفض جديد مراراً وتكراراً. علاوة على ذلك ، فإن الدوامة التي يجد الجمهور الإسرائيلي نفسه فيها تتسارع بشكل أكبر وتصبح دوامة حقيقية من خلال دوامة الصمت التي يخلقها تعاون وسائل الإعلام مع الإجماع الزائف الذي تمليه - دوامة تغذي نفسها وتكثف ، وتبتلع كل الانتقادات و تحذيرات المهنيين والعلماء والمحامين والمواطنين المعنيين. لقد أدى الدوار الذي نحن محاصرون فيه إلى تفكك كل أنظمة الدولة التي تتمثل مهمتها في حماية مواطنيها. بدأ الفراغ الناتج ، الذي يضطر مواطنو البلاد إلى تدبير أمورهم بأنفسهم ، ببطء يتغلغل في فهم الجمهور بأن العلاج لجميع العلل (الصحية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية) التي جلبت معها التتويج يجب أن تأتي من الناس ، لذلك ليس من المستغرب أن المزيد والمزيد من المبادرات قد بدأت تأتي من الجمهور وتهدف إلى مساعدة الجمهور.

كجزء من تحقيقنا ، طلبنا معرفة أسباب الدوخة التي واجهناها ، بهدف بدء عملية التعرض والتغيير والتصحيح والتعافي. تشير جميع النتائج التي تراكمت حتى الآن من عمليات التحقيق لدينا إلى الضرورة الملحة ، ناهيك عن إلحاح نضالنا العام والعوامل الأخرى القادمة من الجمهور لوقف الدوخة وإعادة حياة شعب إسرائيل إلى العقل. نحن نعمل على تعميق عمليات التحقيق والكشف ، ومواصلة النضال الحازم على جميع الجبهات ، ونعدك بإطلاعك بانتظام على جميع النتائج وثمار النشاط.